



بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : قانونية / ١٠ / ١٠٨٤
التاريخ : ٢٠ / ٣ / ٢٠١٦

السادة بورصة عمان المحترمين ،
عمان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

الموضوع : اجتماع الهيئة العامة العادية للبنك لعام ٢٠١٥
المنعقد في يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٣/١٠

عملاً بأحكام المادة (٢٦) من تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية ، نرفق
لكم بطيه نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادية للبنك لعام ٢٠١٥ المودع لدى
دائرة مراقب عام الشركات في وزارة الصناعة والتجارة .

مع الاحترام ،،،

بنك الأردن دبي الإسلامي

مرفق : كما ورد أعلاه .

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان

٢٠ آذار ٢٠١٦

الرقم المتسلسل : ١٨٨
رقم الملف : ١١١١
الجهة المختصة : الملتزم بالاحكام

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة بنك الأردن دبي الإسلامي
لعام ٢٠١٥ المنعقد في مبنى بنك الأردن دبي الإسلامي في الساعة التاسعة
من صباح يوم الخميس الواقع في ٢٠١٦/٣/١٠

بناءً على الدعوة الموجهة من رئيس مجلس الإدارة سعادة السيد محمد سعيد الشريف للمساهمين، عقدت الهيئة العامة لشركة بنك الأردن دبي الإسلامي المساهمة العامة اجتماعاً عادياً وذلك يوم الخميس الواقع في ٢٠١٦/٣/١٠ في قاعة المؤتمرات في الطابق الأرضي من مبنى الإدارة العامة للبنك الواقع في منطقة العبدلي، شارع المالية، وقد ترأس عطوفة الدكتور فيصل الحيارى - نائب رئيس مجلس الإدارة الجلسة وبحضور مدير عام البنك السيد سامي الأفغاني ومندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد زكريا الصمادي ومندوب مدققي حسابات الشركة آرنتست و يونغ السيد محمد الكركي وممثل الهيئة الشرعية للبنك سعادة الدكتور محمد ملحم وحضور تسعة من أعضاء مجلس الإدارة.

في بداية الاجتماع رحب عطوفة الدكتور فيصل الحيارى نائب مجلس الإدارة بإسمه ونياابة عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين في بنك الأردن دبي الإسلامي بالحضور وشكرهم على تلبية الدعوة كما رحب بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد زكريا الصمادي وممثل مدقق الحسابات السيد محمد الكركي وبعضو هيئة الرقابة الشرعية د. أحمد ملحم وممثل البنك المركزي السيد محمد الصيصان وطلب من مندوب عطوفة مراقب عام الشركات الإعلان فيما اذا توفر النصاب القانوني لعقد الاجتماع من عدمه لتسير على ضوء ذلك في جدول اعمال الجلسة.

بعد ذلك رحب مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد زكريا الصمادي بالمساهمين وبأعضاء مجلس الإدارة وبيّن بأن الشركة قد تقيدت بأحكام قانون الشركات وبأصولية نشر وتوجيه الدعوات للمساهمين بالبريد وفي الصحف والإذاعة وفق احكام القانون، وأعلن عن حضور (٢٧) مساهم من اصل (٢٥٦٣) مساهم يحملون اسهم بالاصالة (٧٩٦٦٨٠٢٥) سهم ويحملون اسهم بالوكالة (٩٤٧٦) سهم أي ما مجموعه (٧٩٦٧٧٥٠١) تُشكل ما نسبته (٧٩.٦٨٪) من الأسهم المكونة لرأس المال والبالغ (١٠٠٠٠٠٠٠) دينار / سهم ويعتبر النصاب قانوني، وبناءً عليه أعلن مندوب مراقب عام الشركات أن الاجتماع اكتسب الصفة القانونية وفق احكام قانون الشركات وبالتالي فإن جميع القرارات التي تُتخذ في هذا الاجتماع هي قانونية وملزمة لجميع أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين الحاضرين منهم والغائبين، وطلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيس الجلسة تسمية كاتب لتدوين وقائع الجلسة وتسمية مراقبين للجلسة والمباشرة في مناقشة جدول الأعمال الخاص بالاجتماع.

بعد ذلك شكر رئيس الجلسة عطفة الدكتور فيصل الحياوي السيد زكريا الصمادي مندوب عطفة مراقب الشركات وقام رئيس الجلسة بإقتراح تعيين المحامي مسعود إسماعيل سقف الحيط كاتباً للجلسة ، كما قام الرئيس بإقتراح تعيين كل من سعادة السيد عماد القضاء وسعادة السيد رسلان ديرانية مراقبين للجلسة ولغرض الأصوات ، وبعد ذلك وفي ضوء موافقة الحاضرين بأشر الرئيس باستعراض بنود ومواضيع الإجتماع لمناقشة الأمور المدرجة على جدول الأعمال المرسل للمساهمين وكما يلي :

أولاً: تلاوة محضر وقائع إجتماع الهيئة العامة العادي السابق .

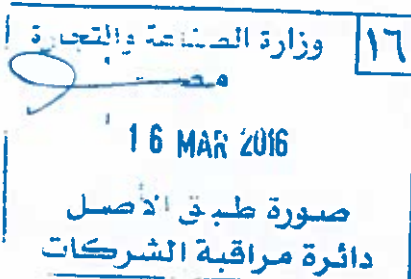
رئيس الجلسة أشار الى أن البند الأول من جدول الأعمال هو تلاوة محضر وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المنعقد في ٢٣/٤/٢٠١٥ وطلب من المساهمين الحاضرين بيان فيما اذا كان لديهم أي إقتراح أو استفسار حول ذلك.

• السيد نائل النجداوي ممثل المساهم شركة مسك للإستثمار : اقترح عدم قراءة كامل وقائع محضر إجتماع الهيئة العامة السابق وبأن يكتفى فقط بقراءة القرارات الصادرة في ذلك الإجتماع ، وقد تأيد ذلك بإجماع المساهمين الحاضرين ، وعليه أوعز رئيس الجلسة لكاتبها بقراءة القرارات المتخذة والمدونة في محضر الاجتماع السابق والذي عقد بتاريخ ٢٣/٤/٢٠١٥ دون التفاصيل وبعد ان اتم كاتب الجلسة قراءة القرارات قررت الهيئة العامة بإجماع المساهمين الحاضرين إقرار محضر وقائع الإجتماع السابق للهيئة العامة العادي والمنعقد في ٢٣/٤/٢٠١٥ .

• بعد ذلك اشار رئيس الجلسة عطفة الدكتور فيصل الحياوي فيما اذا كان لأي من الحاضرين أي ملاحظات وحيث لم يتقدم أي مساهم بأي ملاحظة أو تعليق أشار رئيس الجلسة بأنه سيتم الآن الإنتقال الى البند الثاني من بنود جدول الأعمال وهو قراءة ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٥ والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليهما .

• وهنا اقترح السيد نائل النجداوي ممثل شركة مسك للإستثمار بأن يتم دمج البندين (٤٢) من جدول الأعمال وبحثهما ومناقشتهما معاً للتشابه بينهما وقد تأييد هذا الإقتراح بإجماع المساهمين الحاضرين في الإجتماع .

• رئيس الجلسة عطفة الدكتور فيصل الحياوي اشار الى انه سيتم دمج البندين (٤٢) من جدول الأعمال معاً في ضوء موافقة المساهمين الحاضرين على ذلك وسيتم قبل ذلك الإستماع الى تقرير مدققي الحسابات السادة ارنست ويونغ المتعلق بحسابات الشركة للعام ٢٠١٥ .



ثانياً: مناقشة تقرير مدقق الحسابات عن الفترة المنتهية في تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١.

بناءً على ما تقدم طلب رئيس الجلسة عطوفة الدكتور فيصل الحيارى من السيد محمد الكركي ممثل مدقق الحسابات الخارجي تلاوة تقرير مدققي الحسابات المتعلق بحسابات الشركة للعام ٢٠١٥ حيث اشار السيد محمد الكركي انه تم تدقيق القوائم الموحدة المرفقة لبنك الاردن دبي الإسلامي شركة مساهمة محدودة وشركاته التابعة (المجموعة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ وقائمة التغييرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة الدخل الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

أشار السيد الكركي أيضاً الى ان مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التدقيق وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره الهيئة الشرعية للبنك وطبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء ناتجة عن احتيال أو خطأ.

كما اشار السيد الكركي الى ان مسؤولية مدققي الحسابات هي إبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة استناداً الى أعمال التدقيق التي قمنا بها ، كما اشار الى ان التدقيق قد جرى وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتتطلب هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للتوصل الى درجة معقولة من القناعة بأن القوائم المالية الموحدة لم تتضمن أي أخطاء جوهرية ، كما يتضمن التقرير القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية ، وان اختيار تلك الاجراءات مستند الى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطار الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء الناتجة عن الإحتيال او الخطأ وعند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلي للمجموعة ذو الصلة بعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وذلك لتصحيح اجراءات ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي ، أيضاً يتضمن التدقيق تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة اضافة الى تقييم العرض العام للقوائم المالية وفي اعتقادنا فإن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر اساساً لإبداء الرأي ، أيضاً وفي رأينا فإن القوائم المالية الموحدة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للمجموعة كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ ونتائج أعمالها الموحدة وتدفعاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرر الهيئة الشرعية للبنك وطبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، كما اشار السيد محمد الكركي الى فقرة تأكيدية بأنه وكما هو مبين في ايضاح رقم (٥٤) للقوائم المالية الموحدة فقد تم تسجيل مصاريف قانونية بلغت (٢٧٦٦٥٠) دينار خلال العام ٢٠١٥ و (٢٢٠٢٧٣٧) دينار لعام ٢٠١٤ وتم تحميلها على حسابات إيرادات الإستثمار المطلقة وفقاً للفتوى الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

وزارة الصناعة والتجارة

١٦

مصدق

16 MAR 2016

صورة طبق الأصل

دائرة مراقبة الشركات

وحول المتطلبات القانونية أشار السيد الكركي الى ان المجموعة تحتفظ بسجلات وقيود محاسبية منظمّة بصورة اصولية وان القوائم المالية الموحدة الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة معها وانه يوصي بالصادقة .

ثالثاً: قراءة ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليهما وهو البند (٢) من جدول الأعمال ومناقشة تقرير الميزانية العامة والحسابات الختامية للفترة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ والمصادقة عليهما وعلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك وهو البند (٤) من جدول الأعمال .

بعد انتهاء السيد محمد الكركي من تلاوة تقرير مدققي الحسابات اشار عطوفة الدكتور فيصل الحياوي بأنه سيتم الانتقال حالياً الى مناقشة البندين المتعلقين بقراءة ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليهما وهو البند (٢) من جدول الأعمال ومناقشة تقرير الميزانية العامة والحسابات الختامية للفترة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ والمصادقة عليهما وعلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك وهو البند (٤) من جدول الأعمال ، وأشار للمساهمين الحاضرين بأنه قد تم توزيع التقرير السنوي للبنك على جميع المساهمين والذي تضمن تفصيل للبندين المشار اليهما ويتضمن تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية للبنك وللمجموعة وطلب فيما اذا كان هناك أي سؤال او استفسار حولهما التقدم بذلك وتم فتح باب النقاش لذلك .

• المساهم السيد نائل خنفر : ارغب في التعلق على التقرير المقدم من مدققي الحسابات ووجه السؤال الى السيد محمد الكركي حول المصاريف القانونية والتي حولت على حسابات ايرادات الإستثمار المطلقة ولماذا تم ذكرها في التقرير في كل مرة طالما يوجد فيها موافقة وفتوى من هيئة الرقابة الشرعية والشركة أفصحت عنها في قوائمها المالية وفي حال وضع المدقق الإيضاح حول هذا الموضوع فإنه يكون عادة غير وارد في الميزانية او في القوائم المالية او عليه اعتراض ولا يوجد داعي لتكرار ذلك وأشار بأن هذا تحفظ اكثر من اللازم .

• حول الإستفسار المشار اليه أجاب السيد محمد الكركي بأنه وحسب معايير المحاسبة الإسلامية فإنه يتم الإيضاح عن هذه المصاريف واعلام الهيئة العامة للمساهمين عن هذه المصاريف وعليه قمنا بعمل ايضاح حولها ولا يعتبر ذلك تحفظ لأنه لو كان تحفظاً فإنه يسمى عندئذ رأي متحفظ ، الا انه وحيث تم إدراجه في السنة الماضية والقوائم المالية التي بين ايدي المساهمين هي لسنتين وليس لسنة واحدة ولغايات المقارنة فيتم ادراجها والسنة القادمة فلن يتم الإشارة اليها ، علماً بأن الإشارة اليها كان من باب الشفافية .

• المساهم مروان الدباس : في البداية اتوجه بالشكر على الإنجازات التي قمتم بها وان شاء الله المستقبل يكون واعد اكثر مما عليه الان ولي بعض التعقيبات على بعض المواضيع ، فالموضوع الأول حول ذمم البيوع المؤجلة والتي بلغت (٣٠٩) مليون دينار وحققت ايرادات بنسبة (٦.٩٦٪) وموجودات الإجارة المنتهية بالتملك رصيدها (٢٠٣) مليون دينار وحققت ايرادات (١٥.٨) مليون دينار بنسبة (٨.٥٣٪) أي ان التركيز على رصيد الإجارة البالغ (٢٠٣) مليون حقق عائد أكبر ، فما هي السياسة التي يتبعها

وزارة الزراعة والتجارة
مصلحة
١٦
١٦ MAR 2016
صورة طبق الأصل
كات

اتباعها لزيادة الأرباح بهذه الطريقة ، واستفسر ايضا عن سبب انخفاض الإيرادات من الخدمات المصرفية وهي جزء من نشاط البنك التي يطور بها اعماله فما هو سبب الانخفاض في الإيرادات في عام ٢٠١٥ عما هي عليه في ٢٠١٤ .

• وللإجابة على الإستفسارات أعلاه طلب رئيس الجلسة من مدير الدائرة المالية في البنك السيد ابراهيم سمحة الإجابة ، حيث أشار السيد سمحة الى ان ما يحدد اسعار العوائد هو التنافسية بين البنوك وفي السوق المصرفية وطبيعة المنتجات وقياس معدل العائد على الأرصدة في نهاية السنة احيانا لا يعطي النتيجة الدقيقة لها لأن هذا معدل خلال العام و احيانا تكون البيوع المؤجلة فيها محفظة اجنبية وهي عادة يتحقق منها ايراد اقل من المحفظة بالدينار الأردني بالإضافة الى ان التسهيلات الممنوحة للحكومة الأردنية والممنوحة للشركات المكفولة من الحكومة عادة يكون معدل العائد عليها اقل وتختلف من سنة الى سنة حجم هذه التمويلات وهذا يؤثر على معدل العائد من فترة الى فترة ، اما فيما يتعلق بالإستفسار المتعلق بالخدمات المصرفية فان التنافس بين البنوك الذي كان شديد جدا في عام ٢٠١٥ اضطر فيه البنك الى تخفيض نسبة العمولة وبشكل رئيسي على التمويلات الممنوحة من البنوك لمصفاة البترول الاردنية فقد انخفضت العمولات المستوفاة من هذه الشركة .

• مدير عام البنك السيد سامي الافغاني أشار بأن البنك المركزي الأردني سبق وأن طبق تعليمات الشفافية للتعامل مع المتعاملين وخفض بموجبها من سقف العمولات التي يمكن استيفاؤها من عملاء الأفراد اما بالنسبة للشركات وكما اشار السيد ابراهيم سمحة فقد كان هناك منافسة شديدة بين البنوك باستقطاب وتخفيض الأسعار على العملاء وبنفس الوقت فقد كان هناك تراجع في النشاط الإقتصادي في سنة ٢٠١٥ وفقا لإحصائيات البنك المركزي المعدة على الإستيراد والتصدير فقد انخفض في العام الماضي ، حيث أن جزء كبير من العوائد التي يتم استيفاؤها تكون على التصدير والإستيراد وكان ذلك نتيجة حتمية لما يحدث ومع ذلك والحمدلله استطعنا المحافظة على معدل جيد وحافظنا على حصتنا في السوق وعلى العكس كان هناك نمو في قطاعي الشركات والأفراد .

• المساهم المهندس سفيان عبد العزيز : في البداية اود ان اشكر مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الرقي في البنك حيث سبق وان زرنا بنوك كثيرة والتقيت بمتعاملين كان لهم ملاحظات في التعامل مع البنوك وخاصة البنوك الإسلامية واننا نرى ان بنك الأردن دبي الاسلامي بنك إسلامي مع رقي في الخدمات وهذا سيميزه عن البنوك الأخرى ، ومن جهة ثانية ، اود الإستفسار عن الصكوك الإسلامية التي تم طرحها قبل فترة وما هو مقدار الإستفادة منها والخطوة المستقبلية لمدة (٥) سنوات حيث نلاحظ ان الأرباح اغلبها ناتجة عن استثمارات عقارية ، وفي عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ حقق البنك ارباح من الإستثمارات العقارية تقريبا (٦) مليون والسنة الحالية (٧٠٠) الف دينار فهل الإستثمار العقاري هذا يتعلق بالفرع الرئيسي لبنك الأردن دبي الإسلامي الموجود في جبل عمان ام استثمار اخر .

وزارة الصناعة والتجارة

مصدق

16 MAR 2016

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

- حول الإستفسارات المشار اليها ذكر عطوفة الدكتور فيصل الحيارى بأن الإجابة ستكون من مدير عام البنك كما أنه سبق وأن تم الحصول على الموافقات اللازمة المتعلقة بالصكوك الإسلامية ولكن الى الآن لم يتم تنفيذ أي عملية صكوك إسلامية على الرغم من ابداء رغبة البنك في المشاركة وان يكون أول بنك يدير ذلك وبحيث يكون أمين اصدار صكوك إسلامية ، اما فيما يتعلق بالخطّة الخمسية للبنك فسيتم الإجابة من قبل مدير عام البنك السيد سامي الأفغاني .
- وهنا أشار مدير عام البنك الى أن الأرباح التي تم تحقيقها في عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ كما اشار المساهم الكريم كانت نتيجة بيع قطعة ارض تخص البنك وقد اهتم البنك بأن يكون لديه قاعدة من المتعاملين وان يطرح منتجات جديدة وتتوسع في الانتشار وقد بدأنا في فرع واحد في عام ٢٠١٠ وحاليا والحمد لله لدينا (٢١) فرع ومتوقع ان نصل في الثلاث سنوات القادمة الى (٣٠) فرع ولدينا (٧٠) صراف آلي منتشرة في انحاء المملكة وهذا من ضمن الخطّة المستقبلية حيث سيكون جزء منها نشاط عقاري وهو جزء لا يستهان به بالنسبة للبنوك الإسلامية والجزء الثاني التركيز على جودة خدمة المتعاملين الذي هم محور اهتمامنا كبنك إسلامي لأننا نرغب ان يحضر عملاء البنك الى البنك ليس لأنه فقط بنك إسلامي ولكن اضافة الى ذلك لجودة الخدمة العالية المعمول بها لدينا وسيتم التركيز أيضا على التوسع والإنتشار وزيادة قاعدة الودعين وحاليا لدينا (٤٢) الف متعامل وودائع البنك بحدود (٧٠٠) مليون دينار اردني واصبح البنك والحمد لله ينافس بقوة في السوق المصري .
- المساهم السيد موسى الرمحي : اشار الى أن حساباته وودائعه في البنك منذ بدايته في فرع الجبيهة واشكركم جزيل الشكر على التعامل الذي نجده في البنك وفعلنا صادفنا احد مدراء البنك وهو مدير فرع الجبيهة وقد استقبلني استقبال ممتاز ويتم ذلك لي ولجميع العملاء كما لاحظت ذلك واقترح على مجلس ادارة البنك ان يُقدر الموظفين المتميزين في البنك ليقدّموا للبنك اكثر هذا السؤال الأول ، اما السؤال الثاني وفيما يتعلق بمبنى الإدارة العامة السابق للبنك الواقع في جبل عمان فهل تم بيعه ام بقيت ملكيته للبنك .
- عطوفة الدكتور فيصل الحيارى أجاب حول ما تم الإستفسار عنه من قبل المساهم السيد موسى الرمحي بأن مجلس الإدارة في اجتماعه الأخير قرر مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية للموظفين المتميزين وأشار الى ان هذه سياسة معتمدة في البنك ونشكر على نقل الواقع والحقيقة التي لمستها عن بنك الاردن دبي الإسلامي وبصفتي احمد المتعاملين مع البنك ومن كبار الودعين كمؤسسة تنمية اموال الأيتام فقد خطى البنك خطوات حضارية متقدمة الى الأمام وينافس الكثير من البنوك التجارية وهناك مشروع أتمته كافة عمليات البنك ونحاول ان نقدم انفسنا في السوق المصري كبنك حضاري متقدم يعتمد على الأساليب الحديثة ويخدم الموظفين ويقدرهم ، اما بالنسبة للسؤال الثاني حول مبنى الإدارة العامة السابق للبنك فما زال مملوكا للبنك وجرت عدة محاولات لبيعه ولم تنفذ أي عملية بيع او شراء لغاية الان واخر التفاصيل المتعلقة بالمبنى سيتم اعلامكم بها من قبل الأخ سامي الأفغاني .

وزارة الصناعة والتجارة
محصول
16 MAR 2016
صورة طبقية
١٦
١٠٠٠ مائة

- السيد سامي الافغاني : اشار الى انه في البداية يشكر المساهم الرمحى على الإشادة والشهادة بفرع البنك الذي يتعامل معه وهذه الكلمة تعتبر اكبر شهادة تقدير للإدارة والموظفين وهذا واجبنا في خدمة العملاء ، اما بالنسبة لمبنى البنك في جبل عمان وكما تفضل السيد الرئيس فقد جرت عدة محاولات لبيعه وكان هناك اهتمام من عدة جهات الا انه لم يتم تقديم السعر المرجوحتى الان ولذلك فإننا لسنا في عجلة من امرنا لبيعه الان ويمكن بيعه لاحقا او قد نحتاجه مستقبلا بسبب النهج الذي يتبعه البنك حاليا في التوسع وجميع الطروحات مفتوحة .
- المساهم السيد عوني عبده : استفسر عن وقت توزيع الأرباح كما استفسر عن مبنى الإدارة العامة للبنك الحالي في منطقة العبدلي وهل هو ملك للبنك أم مستأجر .
- عطوفة الدكتور فيصل الحياي : اجاب بأنه وبالنسبة لتوزيع الأرباح فسيكون بعد اقرار البيانات المالية من الهيئة العامة وسيتم مباشرة الإعلان عن توزيع الأرباح وتحديد بعد اسبوع من الآن ، اما بالنسبة لمبنى الادارة العامة للبنك في العبدلي فهو ملك للبنك .
- المساهم السيد نائل خنفر : طلب ان يتم اعطاء المجال لجميع المساهمين بالاستفسار عن أي امور لديهم وعدم اقفال باب النقاش الا في حال عدم وجود أي استفسار حيث وضع عطوفة الدكتور فيصل الحياي ان باب النقاش مفتوح للجميع وعلى أي مساهم لديه استفسار التقدم به لإجابته على استفساره وان اقتراح قفل باب النقاش كان من قبل ممثل احد المساهمين ولم يكن من أي من اعضاء مجلس الادارة .
- السيد نائل النجداوي ممثل شركة مسك للإستثمار : في البداية اشار الى انه يشكر الإدارة التنفيذية على ادائها المتميز في السنة الماضية وتخطيها الكثير في الصعوبات والعقبات الموجودة وعملها بشكل دؤوب وارغب بتسجيل اقتراح بأن نختم باب النقاش اذا لم يكن هناك اسئلة متعلقة بالأداء المالي للشركة / البنك خلال السنة الماضية وهذا اقتراحي واذا أي من المساهمين يرغب بتوجيه أي اسئلة فإننا نسمع منه ، وقد أكد على ذلك عطوفة الدكتور فيصل الحياي وتوجه الى المساهمين فيمن لديه أي سؤال او استفسار .
- المساهم نائل خنفر : استفسر عن احتياطات البنك المركزي وأن بعض البنوك الإسلامية استغلت هذه الإحتياطات واقترضتها بطريقة المراجعة للحكومة او بضمانة الحكومة هل يوجد للبنك توجه لإجراء مثل ذلك .
- رئيس الجلسة طلب من السيد ابراهيم سمحة المدير المالي للبنك الإجابة حيث اشار السيد سمحة الى انه لا يوجد لدى البنك حاليا استثمارات مثل هذا القبيل .
- رئيس الجلسة عطوفة الدكتور فيصل الحياي : توجه للمساهمين الحاضرين فيما اذا لدى أي منهم أي سؤال او استفسار وحيث لم يتقدم احد وبناءً على الإقتراح المقدم من المساهمين بأن يتم اقفال باب النقاش طالما لا يوجد أي استفسارات اخرى من أي مساهم حول البيانات المالية وعلى تقرير مجلس الإدارة ، وقبل اقرارهما فسيتم

وزارة الصناعة والتجارة

مصدق

16 MAR 2016

مصدرة طمعة الاداء

الاستماع الى تقرير هيئة الرقابة الشرعية وطلب الرئيس من فضيلة الشيخ الدكتور احمد ملحم تلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية امام المساهمين .

- سعادة الدكتور احمد ملحم عضو وممثل هيئة الرقابة الشرعية قام بتلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية على المساهمين و اشار بالنتيجة الى رأي هيئة الرقابة الشرعية المتمثل في ان اعضاء الهيئة اطلعوا على الميزانية العامة للبنك وقائمة الدخل كما هي بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ والإيضاحات المتعلقة بها باعتبار انها تقدم صورة عن عمل البنك ولم يظهر للهيئة أي مخالفة شرعية فيما أطلعت عليه ، و أشار بأن العقود والعمليات والمعاملات التي ابرمها البنك خلال السنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ التي اطلعنا عليها تمت وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وقد مكنت ادارة البنك الهيئة من الاطلاع على الدفاتر والسجلات التي طلبتها وحصلت على البيانات التي طلبتها لتمكينها من القيام بواجب التدقيق على معاملات البنك المنفذة ، كما راجعت الهيئة هياكل التمويل وشروطه والعقود التي نفذت بها المعاملات خلال السنة الحالية وكما في ٢٠١٥/١٢/٣١ والتي اطلعنا عليها وقد تمت وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ايضا اشار الدكتور ملحم الى ان توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الإستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده منا وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وبانه قد تم تجنب المبالغ التي آلت الى البنك من مصادر او بطرق لا تتفق مع احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الى حساب الخيرات ليتم صرفها في اوجه الخير ولم يتم ضمها الى ايرادات البنك ، وقد اجابت الهيئة على الإستفسارات التي عرضت عليها واصدرت الفتاوى اللازمة وقد ابدت ادارة البنك تجاوبا ملحوظا في تطبيق هذه الفتاوى والالتزام بها ، اما فيما يتعلق بمسؤولية اخراج الزكاة فإنها تقع على المساهمين ، وليس هناك تخويل لإدارة البنك لإخراجها مباشرة لعدم توافر قانون لتحصيلها ، وعدم نص النظام الاساسي للبنك او قرارات الجمعية العمومية او توكيل من المساهمين بذلك ، لذا فإن على المساهم تزكيت اسهمه عند تحقق الشروط والضوابط الشرعية للزكاة مع الاخذ في الاعتبار بانه اذا كانت النية عند الشراء للاسهم او الاكتتاب بها هي المتاجرة والتداول فانه يزكي القيمة السوقية للاسهم عند نهاية الحول بنسبة (٢.٥)٪ للسنة الهجرية او (٢.٥٧٧)٪ للسنة الميلادية ، اما اذا كانت النية عند شراء الاسهم او الإكتتاب بها هو الحصول على الارباح وليست المتاجرة ، فانه يزكي (٢.٥)٪ للسنة الهجرية او (٢.٥٧٧)٪ للسنة الميلادية ، من قيمة الموجودات الزكوية مضافا اليها الربح المتحقق سواء وزع ام لم يوزع والحمد لله رب العالمين .

- شكر رئيس الجلسة عطوفة فضيلة الدكتور احمد ملحم على ما تم تلاوته امام المساهمين وتوجه للمساهمين فيما اذا كان هناك أي سؤال او استفسار حول تقرير هيئة الرقابة الشرعية ، وحيث لم يتقدم أي من المساهمين بأي استفسار طلب من المساهمين فيما اذا يصادقون ويقررون البنود (٢ و ٣ و ٤) من جدول الأعمال حيث قرر المساهمين الحاضرين بالإجماع المصادقة على تقرير مجلس الادارة عن أعمال السنة المنتهية بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة وإقرارها وهو البند (٢) من جدول الأعمال والمصادقة على تقرير مدقق الحسابات عن الفترة المنتهية في تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ وعلى البيانات المالية للبنك وهو البند (٣) من جدول الأعمال ، والمصادقة .

16 MAR 2016

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الش

على تقرير الميزانية العامة والحسابات الختامية للفترة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ وعلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك وهو البند (٤) من جدول الأعمال ، ثم أشار رئيس الجلسة بأنه سيتم حاليا الانتقال الى البند الخامس من جدول الأعمال .

رابعا: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإطفاء خصم الإصدار من رصيد الاحتياطي الاختياري.

رئيس الجلسة امام المساهمين قال ان البند الخامس من جدول الأعمال هو الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإطفاء خصم الإصدار من رصيد الاحتياطي وتوجه الى المساهمين فيما اذا كانوا يوافقون على ذلك ، وحيث لم يكن هناك أي اعتراض او استفسار فقد تمت الموافقة بإجماع المساهمين الحاضرين على توصية مجلس الإدارة بإطفاء رصيد خصم الإصدار من رصيد الاحتياطي الاختياري وتم اقرار ذلك من قبل الهيئة العامة للبنك .

خامسا: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠١٥ بمبلغ (٧) مليون بواقع (٧٪) من القيمة الاسمية للسهم من رصيد الاحتياطي الاختياري والأرباح المدورة.

رئيس الجلسة امام المساهمين قال ان البند السادس من جدول الأعمال يتعلق بالموافقة على توصية مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠١٥ بمبلغ (٧) مليون بواقع (٧٪) من القيمة الاسمية للسهم من رصيد الاحتياطي الاختياري والأرباح المدورة .

• المساهم السيد مروان الدباس : اشار الى ان البنك ناشيء وحقق ارباح جيدة والحمدلله حقق ارباح جيدة وان عملية توزيع ارباح سوف تحصل شركة مسك على اكثر من نصفها وسيكون المستفيد شركة مسك للإستثمار من توزيع الأرباح وباقي المساهمين من يحقق ارباح كشركة مسك للإستثمار واقترح ان يتم تقوية المركز المالي للبنك وان يتم تدوير الأرباح وتشغيلها من قبل حيث ان ذلك سيحقق عائد للبنك وللمساهمين لا يقل عن مليون دينار او ان يتم تعويض البنك عن الخسارة .

• رئيس الجلسة عطوفة الدكتور فيصل الحياي وجوابا على ما تم اثارته من قبل المساهم السيد الدباس اشار الى ان شركة مسك للإستثمار هي مساهم مثلها مثل أي مساهم في البنك وتوزيع الأرباح حق للمساهمين وهم اكبر مساهم في البنك وبالتالي فإنه يأخذ حصته من الأرباح بمقدار حجم مساهمته ولا يتم التمييز في اعطاء هذا الحق بين أي مساهم سواء مساهم كبير او مساهم صغير .

• اما فيما يتعلق بعملية تدوير الأرباح فإن هذه اول مرة يقوم البنك بتوزيع ارباح وبأن المساهمين صبروا كثيرا على البنك مشكورين للوصول الى هذه المرحلة وهم يشكرون على ذلك الصبر الى حين استقرار اوضاع البنك المالية والحمدلله رب العالمين فالبنك اصبح قادرا على توزيع الأرباح حاليا والرأي للمساهمين الكرام في الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع (٧٪) على كافة المساهمين وفقا لقيمتهم شركة مسك

16 MAR 2016
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

مسك للإستثمار وأكد ان البنك وضعه قوي وبدأ يخطو خطوات الى الأمام وبأن توزيع الأرباح في حال الموافقة ستكون باكورة التوزيعات للسنوات القادمة .

وعليه ، وحيث لم يتقدم أي مساهم بأي استفسار فقد تم الموافقة بإجماع الحاضرين على توصية مجلس الإدارة للهيئة العامة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠١٥ بمبلغ (٧) مليون بواقع (٧٪) من القيمة الاسمية للسهم من رصيد الإحتياطي الإختياري والأرباح المدورة .

سادسا: انتخاب مدقق حسابات الشركة لسنة المالية ٢٠١٦ وتحديد آتاعاه .

فيما يتعلق بالبند السابع اشار رئيس الجلسة امام الحاضرين بأنه يتعلق بإنتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٦ وتحديد آتاعاه وان الإقتراح بإعادة انتخاب السادة ارنست ويونغ .

ممثل المساهم السيد ثائر النجداوي : اشار الى ان هناك ثقة بالسيد محمد الكركي والسادة ارنست ويونغ وهم يؤيدون انتخاب السادة ارنست ويونغ كمدققي لحسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٦ .

في ضوء ما تقدم وحيث لم يتقدم أي مساهم بأي اقتراح او استفسار فقد تم بإجماع المساهمين الحاضرين الموافقة على تعيين السادة ارنست ويونغ كمدققي لحسابات الشركة للعام ٢٠١٦ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد آتاعاهم .

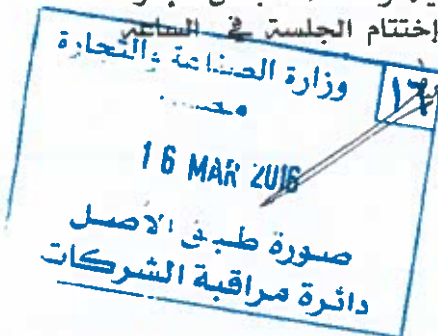
سابعا : ابراء ذمة مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ وفقا لأحكام القانون .

فيما يتعلق بالبند الثالث اشار رئيس الجلسة بأنه يتعلق بإبراء ذمة مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ وفقا لأحكام القانون .

حيث لم يتقدم أي مساهم بأي استفسار أو اعتراض فقد تم بإجماع المساهمين الحاضرين المصادقة والموافقة على ابراء ذمة مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ حسب احكام القانون وتم توجيه الشكر لهم على جهودهم المبذولة .

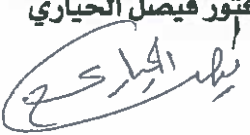
ثامنا: أية أمور أخرى.

لم تستجد أية أمور أخرى تقتضي ان يتم عرضها في الإجتماع ، كما لم يقدم أي مساهم من المساهمين الحاضرين أي اقتراح لإضافة أي موضوع على جدول الأعمال لمناقشته من قبل الهيئة العامة ، وعليه ولما لم يبق أية أمور أخرى للبحث، شكر رئيس الجلسة / نائب رئيس مجلس الإدارة عطوفة الدكتور فيصل الحياياري مندوب عطوفة مراقب عام الشركات والمدقق الخارجي والسادة المساهمين ومندوب الهيئة الشرعية وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين والموظفين وجميع المساهمين الحاضرين وأعلن إختتام الجلسة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس الواقع في ٢٠١٦/٣/١٠ .



القرارات

- ١- المصادقة والموافقة على وقائع الاجتماع السابق للهيئة العامة المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٣.
- ٢- المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن اعمال السنة المنتهية بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة.
- ٣- المصادقة على تقرير مدقق الحسابات عن الفترة المنتهية في تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١.
- ٤- المصادقة على تقرير الميزانية العامة والحسابات الختامية للفترة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ والمصادقة على تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك.
- ٥- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإطفاء خصم الإصدار من رصيد الإحتياطي الإختياري.
- ٦- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠١٥ بمبلغ (٧) مليون بواقع (٧٪) من القيمة الاسمية للسهم من رصيد الإحتياطي الإختياري والأرباح المدورة.
- ٧- الموافقة على انتخاب السادة ارنست ويونغ كمدقي لحسابات الشركة / البنك للسنة المالية ٢٠١٦ و تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- ٨- الموافقة على إبراء ذمة مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ وفقا لأحكام القانون.

رئيس الجلسة / نائب رئيس مجلس الإدارة	مندوب مراقب عام الشركات	كاتب الجلسة
الدكتور فيصل الحياوي 	السيد زكريا الصمادي 	الحامي مسعود سقف الحيط 